

ان نوى الطلاق او الظهار كان ما نواه وان نوى العين  
لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمينا وان لم ينوشها  
فقولان احد هما وهو الراجح لاشي عليه والثاني  
عليه كفارة يمينا وعن احمد روايات اظهرها  
انه صريح في الظهار نواه او لم ينوش فيه كفارة  
ظهار والثاني انه يمينا وعليه كفارة بها والثالث انه  
طلاق **فصل** واختلفوا في الرجل يحرم  
طعامه وشرايه او امته فقال ابو حنيفة واحمد  
هو حالف وعليه كفارة يمينا بالحنث ويحصل  
الحنث عندها تفعل جزمته ولا يحتاج الى اكل جميعه  
وقال الشافعي ان حرم الطعام او الشراب  
او الملبوس فليس بشئ ولا كفارة عليه وان حرم  
امته فقولان احد هما لاشي عليه والثاني لا تحرم  
ولكن عليه كفارة يمينا وهو الراجح وقال مالك  
لا يحرم عليه شئ من ذلك على الاطلاق ولا  
كفارة عليه **فصل** واختلفوا هل يحرم  
على المظاهر القبلة والمس بشهوة ام لا فقال  
ابو حنيفة ومالك يحرم وللشافعي قولان للجديد  
الاباحة وعن احمد روايتان اظهرهما التحريم  
واختلفوا فيمن وطئ المظاهرة فقال ابو  
حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايته يستأنف

الصيام

107  
الصيام وان وطئ في خلال الشهرين ليلا كان او  
نهارا عامدا كان او ناسيا وقال الشافعي  
ان وطئ في الليل مطلقا لم يلزمه الاستيناف وان  
وطئ بالنهار عامدا فسد صومه وانقطع التسابع  
ولزمه الاستيناف لضع القرآن **فصل**  
واختلفوا في اشتراط الايمان في الرقبة التي يكفر  
بها المظاهر فقال ابو حنيفة واحمد في احدي  
روايتيه لا يشترط وقال مالك والشافعي  
واحمد في الرواية الاخرى يشترطوا فيها  
اذا شرع في الصيام ثم وجد الرقبة فقال  
الشافعي واحمد ان شابني على صومه وان شا  
اعتق وقال مالك ان كان صام يوما او يومين  
او ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه  
امته وقال ابو حنيفة يلزمه العتق مطلقا  
**فصل** واتفقوا على انه لا يجوز له الوطئ  
حتى يكفر وانه لا يجوز وضع شئ من الكفارات  
الى الكافر الحربي واختلفوا في الدعاء الى الذي فقال  
ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي  
واحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجها انت على كظهر  
اسي فلا كفارة عليها بالانفاق الا في رواية عن احمد  
اخترها الحزبي **باب**